



## مجلس الأمن

Distr.  
GENERAL

S/AC.26/Dec.83 (1999)  
10 December 1999  
ARABIC  
Original: ENGLISH

لجنة الأمم المتحدة للتعويضات  
مجلس الإدارة

مقرر بشأن الدفعة الأولى من المطالبات من الفئة "او - ٢"  
اتخذه مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في جلسته  
٩٢ المعقودة في جنيف في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

إن مجلس الإدارة،

وقد تلقى، وفقاً للمادة ٣٨ من القواعد المؤقتة لإجراءات المطالبات، تقرير وتوصيات فريق المفوضين بشأن الدفعة الأولى من المطالبات من الفئة "او - ٢"، والتي تشمل عشرين مطالبة<sup>(١)</sup>،

وإذ يلاحظ أن تقرير وتوصيات الفريق لا يعينان توسيع نطاق السببية المباشرة بل يتناولان بالأحرى حقائق محددة ومحدودة للمطالبات المعروضة على الفريق، وأن الحقائق الفريدة للمطالبة المقدمة من وزارة السياحة والآثار حدت بالفريق إلى تطبيق المادة ٣٤(ب) من المقرر ٧ (S/AC.26/1991/7/Rev.1) بدلاً من المادة ٣٤(أ)،

١- يوافق على التوصيات التي قدمها فريق المفوضين، وتبعاً لذلك؛

٢- يقرر، عملاً بأحكام المادة ٤٠ من القواعد، الموافقة على مبالغ التعويضات الموصى بها فيما يتعلق بالمطالبات المدرجة في التقرير. والمبالغ الكلية الممنوحة، كما هي مبينة في الجدول ١ من التقرير، هي كالاتي:

(١) يرد نص التقرير في الوثيقة S/AC.26/1999/23.

| <u>مبلغ التعويض الموصى به</u><br><u>(بدولارات الولايات</u><br><u>المتحدة)</u> | <u>مبلغ التعويض المطالب به</u><br><u>(بدولارات الولايات</u><br><u>المتحدة)</u> | <u>عدد المطالبات</u><br><u>غير الموصى بدفع</u><br><u>تعويض بشأنها</u> | <u>عدد المطالبات</u><br><u>الموصى بدفع</u><br><u>تعويض بشأنها</u> | <u>البلد</u> |
|---|--|---|---|--------------|
| ٧٢ ٢٠٥ ٥٩٩  | ٨ ١٤٠ ٤٨٢ ٧٤٣  | ١٠  | ١٠  | الأردن       |

٣- يؤكد من جديد أن المبالغ ستدفع عند توفر الأموال، وفقاً لمقرر مجلس الإدارة ٧٣ (S/AC.26/Dec.73 (1999))؛

٤- يذكر بأنه عندما تدفع المبالغ، وفقاً للمقرر ٧٣ (S/AC.26/Dec.73 (1999))، وعملاً بأحكام المقرر ١٨ (S/AC.26/Dec.18 (1994)) يجب أن تقوم، حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، بتوزيع المبالغ المتلقاة على أصحاب المطالبات المعيّنين فيما يتعلق بالتعويضات الموافق عليها خلال ستة أشهر من تلقي هذه المدفوعات، ويجب عليها أن تقوم، في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء هذا الحد الزمني، بتقديم معلومات عن هذا التوزيع؛

٥- يرجو من الأمين التنفيذي أن يتيح للأمين العام، ولحكومة جمهورية العراق ولحكومة المملكة الأردنية الهاشمية نسخة من التقرير.

-----